محضر الجلسة رقم 788

التاريخ: الثلاثاء 17 محرم 1433 (13 دجنبر 2011)
الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعة وواحد وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،
عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.
قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:
توصلت الرئاسة بطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يقضي بتقديم الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة في بداية هذه الجلسة.
وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 13 دجنبر 2011:
- عدد الأسئلة الشفهية: 5 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان.
شكرا لكم السيد الرئيس، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:
شكرا السيد الأمين.
طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمس طلبات إحاطة. الإحاطة الأولى، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد خيري بلخير:
بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيدتان والسادة المستشارون،
السيدان الوزيران،
لقد دشنت بلادنا، ولله الحمد، عهدا دستوريا جديدا بإخراج هذا الدستور تضمينا لعدد من الإصلاحات السياسية والدستورية التي طالبت بها كافة الأحزاب السياسية والوطنية وجمعيات المجتمع المدني وكافة القوى الحية في البلاد.
وفي هذا الإطار، لقد كان هذا الحراك الوطني الذي فتح الباب أمام عهد دستوري جديد، يؤسس ملكية دستورية اجتماعية مواطنة، نحيط مجلسنا الموقر بأن أول محطة لهذا البناء الجديد هي محطة الانتخابات التشريعية التي مرت، ولله الحمد، في عرس ديمقراطي. وبهذه المناسبة نهنئ نجاح حزب العدالة والتنمية ونتمنى لرئيس الحكومة المعين التوفيق والنجاح في هذه المهمة الوطنية، مؤكدين بالمناسبة أن أول ما تضمنه الدستور الجديد هو ربط المسؤولية بالمحاسبة.
وفي هذا الإطار، نطالب من هذا المنبر الحكومة المقبلة وكافة المسؤولين بمباشرة ملفات الفساد بكل جرأة ومحاسبة كل من خالف القانون وفق ما يضمنه الدستور في احترام تام للحقوق والحريات، حيث يعتبر ذلك من أولى الأولويات.
السيد الرئيس،
بالإضافة إلى ما سبق ذكره، نطالب كافة المسؤولين باعتماد عدم التعسف في استعمال السلطة، وهو مبدأ شامل يجب أن يعمم ويحترم في نفس الوقت المواطن البسيط على الخصوص الذي يعاني من الحكرة في الإدارة وكافة مرافقها.
فعند بداية تنزيل مدونة السير، نبهنا السيد وزير التجهيز والنقل لضرورة حماية المواطن من التعسفات، واليوم نرى هذه التعسفات، وهو أننا نرى في جميع الطريق السيار على الصعيد الوطني رجال الدرك، يعني كيوقفوا السيارات في الطريق السيار، يعني التعسف لمبادئ قانون مدونة السير. لا يعقل أننا نلقاو ما بين براج وبراج براج، هاذي أول مرة كنشوفو هاذ الشي اللي كاين ديال البراجات، لما كتلقى إما في الدخول ديال الطريق

السيار وفي الخروج ولكن هما تحايلوا على القانون، واشكون اللي كيمشيو فيها؟ المواطنين، لما كتشوف وأنت تمشي في الطريق السيار اللي محدد السرعة في 120، كتلقى بالجانب الأيسر رجال الدرك كيقفوك ويلزموك على اليمين باش المراقبة، المراقبة تكون في محطة الأداء أو في الخروج من الطريق السيار، لا يعقل أن نرى هذا التعسف، هذا التعسف الذي يقوم به رجال الدرك.

وفي عوض أننا نهتم بالبادية ونرى المشاكل اللي كاينين من انحرافات وسرقة وكلشي، باش أننا نجيبو رجال الدرك بواحد العدد ديال السيارات. ولهذا، ننبه الحكومة وننبه كل السادة المسؤولين على هاذ الشي الذي يقع، لأننا خرقنا القانون اللي صوتنا عليه في هذا البرلمان، قانون مدونة السير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المادة 128 المنصوص عليها في القانون الداخلي، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

ها نحن اليوم كمغاربة نعيش وضعا سياسيا جديدا من أهم حمولاته دستور جديد، أكد على احترام الحريات وحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والحقوق الاجتماعية وحرية الانتماء السياسي والمعتقد، ناهيكم عن برلمان جديد أفرز أغلبية جديدة وحكومة بمواصفات جديدة، نأمل أن تنتقل من الخطابات الشفوية إلى الإجراءات العملية الكفيلة بإعادة الثقة للمغاربة في العملية السياسية برمتها.

لابد أيضا من التذكير أن يوم السبت المنصرم صادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبالمناسبة لا يسعنا إلا أن نترحم على أرواح شهداء التحرير، شهداء الديمقراطية، شهداء التغيير، وبنفس القدر أيضا نتقدم بتحية تقدير وإجلال واحترام إلى كل المناضلين الصامدين الذين نذروا حياتهم خدمة للديمقراطية وخدمة أيضا لقضايا جماهير أمتنا.

وكنا نتمنى - وكما قلت هذا اليوم يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان - أن تعرف مجموعة من الملفات طريقها إلى الحل بهذه المناسبة، ونذكر من أهم هذه الملفات ملفات المعتقلين السياسيين المفرج عنهم في إطار عفو ملكي مؤخرا، ونذكر من بينهم على سبيل المثال: حميد نجيبي، محمد أمين الركالة ومصطفى المعتصم والمرواني والسريتي، إلى غير ذلك من المعتقلين.

ونطالب باستعادة كافة حقوقهم المدنية والسياسية، بما فيه الحق في الشغل، ذلك أنه بالرغم من العديد من المراسلات الموجهة إلى السيد الوزير الأول من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لازال ملف هؤلاء يراوح مكانه، ولم يتم إدماجهم في إطاراتهم الأصلية.

ونتساءل: هل سيتم استدراك الموضوع من طرف السيد رئيس الحكومة المقبلة لطي هذه الصفحة وإلا لن يكون هناك أي معنى لأي عفو إذا لم يكن مصحوبا وبالفور بإعادة الاعتبار وتسوية كل ملفات المعتقلين السياسيين المفرج عنهم؟

وإذ نعيش هذا التلكؤ في هذا الملف، فإننا - للأسف الشديد - تطالعنا الجرائد اليوم بالخصوص على العديد من ملفات الفساد ببلادنا ومن أولى الأولويات لهذه الحكومة - حتى لا يبقى خطابها شعبويا - أن تعمل على محاسبة كل فاسد وكل مفسد في أي إطار وفي أي مستوى كان، ومن ضمن هذه الملفات المشار إليها نشير إ لى...

إذا اسمحتو، السيد الرئيس، خاصة أننا عندنا غير 4 أسئلة، وهذه من ضمن المسائل اللي المغاربة يطالبون اليوم بالعمل على القطع معها، واللي الحركة ديال 20 فبراير ما زالت تخرج أسبوعيا وتطالب بمحاربة الفساد والمفسدين. واليوم -للأسف- أننا كنقراو أن مثلا وزير سابق في إطار خلاف سياسي يقول بأنه إذا ما احشمش غادي نفضح، المغاربة اليوم يريدون أن يتم فضح كل ملفات الفساد اليوم، أيا كان مستواها، وتطلعنا الجرائد على استفادة بعضهم من بقع أرضية في بعض المناطق.

إذا كانت هذه المسألة صحيحة، فيجب محاسبة هؤلاء الفاسدين والمفسدين، وإن لم تكن صحيحة فيجب محاسبة الذين يفترون على هؤلاء، وبه وجب الإعلام، وللحكومة المقبلة مرة أخرى واسع النظر في محاربة الفاسدين والمفسدين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفرق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشرون المحترمون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني بالإحاطة التالية:

يعاني المواطنون عامة وسكان الأقاليم الصحراوية على الخصوص من التردي الكبير الذي أصبحت عليه خدمات الخطوط الملكية المغربية، وذلك بسبب التدبير السيء لهذه المؤسسة العمومية التي تستنفذ أموالا عمومية طائلة، دون أن ينعكس ذلك على جودة خدماتها وطنيا ودوليا، والدليل على ذلك ما يعانيه اليوم 1560 من المستخدمين الأبرياء من المضيفات والمضيفين وعمال الأمتعة الذين فرضت عليهم هذه المؤسسة مغادرة عملهم قسريا وقبول التعويض الممنوح لهم ضدا عن إرادتهم وبالتهديد أحيانا

وبالمضايقات كذلك، مما خلق جوا من الاستنكار من طرف المستخدمين، علما أن جلهم له التزامات عائلية وقروض بنكية خاصة بالسكن أو الاستهلاك الفردي، ويعيشون اليوم في وضعية اجتماعية خطيرة دون أدنى اهتمام من طرف المسؤولين على تدبير هذه المؤسسة العمومية.

وقد أثرت هذه الوضعية سلبا على جودة الخدمات، خاصة بالأقاليم الصحراوية، التي يعاني ساكنتها من إلغاء الرحلات والتأخير في مواعيد الطائرات دون سابق إنذار، مما أثر سلبا على السياحة بهذه الأقاليم والاقتصاد المحلي بشكل خاص.

وأمام هذه الوضعية الخطيرة، نستغرب لعدم ربط مدينة العيون بأكادير وأيضا الداخلة بالعيون، رغم النداءات المتكررة من طرف المنتخبين والساكنة المنتسبة لهذه الأقاليم.

وأمام هذه الوضعية المؤلمة، نتمنى أن تستدرك الحكومة المقبلة هذا الموضوع بالعناية والاهتمام المطلوبين.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

تحول مجلس المستشارين منذ أسابيع ولا يزال، فأصبح يعيش نوعا من الوقت الميت، وتحول المجلس من مؤسسة دستورية كان من المفترض أن تواصل عملها في مراقبة أداء العمل الحكومي وفي مساءلة الحكومة إلى ما يشبه مجلس تصريف (هذا الوقت الميت)، بدليل أننا نحول منذ أسابيع جلسات دستورية ونختزلها في مجرد سؤال واحد لكل فريق.

وتتذكرون، السيد الرئيس، بأنه سبق لكم أن طرحتم على مستوى مكتب مجلس المستشارين أسئلة ذات طابع دستوري حول مدى جواز استمرار مجلس المستشارين في الاضطلاع بوظائفه الدستورية في وقت تحولت فيه الحكومة إلى حكومة تصريف أعمال، وكنا - مع الأسف - ننتظر في هذه الفترة المهمة جدا من تاريخ أمتنا أن تثار في هذا المجلس الأسئلة الحقيقية المرتبطة تحديدا بحصيلة أداء وعمل الحكومة، تتذكرون أنه في الوقت الذي اقتنع فيه السيد الوزير الأول الذي ستنتهي ولايته بعد أيام، بعد أن استجاب بإلحاح وتحت ضغط من المعارضة لطلب تقديم حصيلة منتصف الولاية، أثار في معرض جوابه على الملاحظات والانتقادات والمؤاخذات التي سجلتها مختلف الفرق البرلمانية جملة من الالتزامات، تعهد بأن يتولى الوزراء في حكومته بتنفيذها ومواصلة الاشتغال عليها.

صحيح لقد قدمت الحكومة حصيلتها التي تشبه في الكثير من جوانبها الحصيلة -أكاد أقول- البئيسة في عدد من الملفات التي تمس انتظارات المغاربة في معيشهم اليومي. وكنا ننتظر أن يمتلك السادة الوزراء جرأة الإجابة وتقديم حصيلتهم المرقمة في كل القطاعات، الحصيلة التي قدمت في إطار الموقع الالكتروني الذي عممته الحكومة لا يكفي، ويثير من الأسئلة ومن الملاحظات ما تعجز الأرقام التي عممتها الحكومة في ذلك الموقع الإلكتروني عن تقديم أجوبة واضحة.

نثير هذا الكلام، ومع الأسف نسجل بأننا كمجلس ربما فوتنا على أنفسنا فرصة خلق نقاش حقيقي داخل هذا المجلس، نفوت على أنفسنا فرصة تكريس تقليد دستوري لم يبدأ بعد، ولكن كان في استطاعتنا أن نكرسه وأن ندشن فيه خطوة أولى، لأن التزام الحكومة المتعلق بمباشرة حوار مثمر مع البرلمان أفرغ من محتواه، ولم نعد نعاين غيابا واسعا لعدد كبير من الوزراء ولكن تهربا من مسؤولية تقديم الحصيلة بكل ما تعنيه هاذ تقديم الحصيلة من الإنصات للبرلمانيين ومن الدخول في حوار صريح معهم.

نثير هذا الكلام لأننا نلاحظ بأن الوعود بمناسبة الانتخابات التي أجريت في بلادنا، وزعت الوعود بسخاء كبير، وتم تعميم أوهام كبيرة جدا وعلى نطاق واسع هي نفسها الأوهام والالتزامات التي سبق للحكومة المنتهية ولايتها أن تعهدت وأن تعاقدت مع الشعب المغربي وأمام هذا المجلس بالوفاء بها، والنتيجة هي أن الحكومة التي انتهت ولايتها أو ستنتهي بعد أيام، لحسن حظ المغاربة، أننا فوتنا على أنفسنا فرصة خوض نقاش حقيقي حول حقيقة مزاعم الحكومة فيما يتعلق بالالتزامات التي قطعتها على المغرب.

ونتمنى أن يستدرك المجلس هذا الخطأ الفادح الذي وقع فيه بمناسبة ما تبقى من جلسات تفصلنا عن تشكيل الحكومة الجديدة وانتظار التصريح الحكومي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي أمام مجلسنا الموقر في إطار المادة 128 وكذلك في إطار تفعيل مضامين الدستور، ويتعلق الأمر بالفصل 36 من الدستور الذي يربط بين المسؤولية والمساءلة، ويقول: "**القانون يعاقب على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.**

يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية"، هذا نص المادة 36 من الدستور

الجديد.

إننا في الفريق الاشتراكي، ونحن نطالب بالتنزيل السليم والديمقراطي للدستور، فإننا نلح على الإسراع في تطبيق هذه المقتضيات الدستورية بكل مسؤولية ونزاهة، وخاصة في ممارسات بعض المسؤولين الحزبيين والحكوميين، فمن العار أن نسمع اليوم في وسائل الإعلام أن وزيرا يهدد رئيسه في الحكومة بالكشف عن ملفاته، ثم يدخلان مع بعضهما في حرب إعلامية، لا لنفي التهم ولا لتفنيدها، ولكن للمزيد من تبادل الاتهامات بتبذير الأموال واستغلال النفوذ ومحاباة المقربين وصرف التعويضات الخيالية.

فكيف نريد للمواطنين أن يستعيدوا ثقتهم في الممارسة السياسية النزيهة والسليمة؟ وكيف نطلب من المواطنين الثقة في الأحزاب وزعماؤها يلطخون بعضهم بتهم الفساد والانحراف بعدما أنهوا الحملة الانتخابية التي قدموا أنفسهم فيها على أنهم ملائكة؟

إنها قمة العبث بثقة المواطنين وبمستقبل البلاد، بعد المجهود الكبير الذي بذلته الدولة وشرفاء المجتمع السياسيين للخروج بدستور متقدم.

إننا في الفريق الاشتراكي، نطالب بالتحقيق النزيه في هذه التهم الخطيرة المتبادلة بين أعضاء الحكومة وزعماء أحزاب يطوقهم الدستور بمسؤولية وطنية جسيمة، ونتمنى أن يبدأ التخليق المستهلك كشعار بشكل عملي، ابتداء من هذه الاتهامات الصادرة عن مسؤولين وعن زعماء.

وأكثر من ذلك، فإن بعض المعطيات بدأت تتسرب حول استغلال وزراء ومسؤولين لمواقعهم من أجل الاستفادة من الامتيازات وتعويضات وبقع وغيرها من أشكال الريع، وهم الذين ظلوا لسنوات يتكلمون في برامجهم بمحاربة الريع.

لقد آن الأوان للتحرك لتفعيل التخليق والمحاسبة في هذه الملفات.

ومن الغريب، إذا كان هذا صحيحا، أن المسؤول الحكومي الأول في الحكومة المنتهية يتفوه بعبارات في مجلسه الحزبي في حق حلفائه حتى الأيام القريبة الماضية، لا لشيء إلا لاختيارهم السياسي المستقل بالعمل من خلال المعارضة التي يعتبرها خروجا للاستجمام، وهو المسؤول الذي يعرف المغاربة أنه كان في حالة استجمام في أكثر من محطات حاسمة في بلدنا، أما الإتحاد الاشتراكي فقد تحمل مسؤوليته بشجاعة في التجارب الحكومية وتحمل تبعاتها ونتائجها وسيتحمل مسؤوليته داخل المعارضة الاتحادية الجادة والمناضلة والبناءة بنفس المصداقية وبنفس الإخلاص للشعب وللمواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها ستة أسئلة موجهة لقطاعي التشغيل والشؤون الاقتصادية والعامة.

نستهل جدول الأعمال بالسؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول برنامج مرافقة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

من أجل ضمان انطلاقة صحيحة للمشاريع التعاونية الجديدة، أعدت الوزارة برنامجا اجتماعيا مهما يروم مواكبة التعاونيات الحديثة التأسيس في إطار برنامج للتكوين والدعم والتتبع، أطلق عليه إسم برنامج مرافقة.

وجدير من الإشارة في هذا الإطار إلى الدور الهام الذي تلعبه التعاونيات في تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها إحدى العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما توفر من إمكانيات تنموية للمجتمع ولكونها تشكل الأسلوب الأنجع لمحاربة الفقر وخلق فرص الشغل.

وأمام ضعف الموارد البشرية والمالية للتعاونيات الحديثة التأسيس وافتقارها للخبرة الكافية، تبرز أهمية هذا البرنامج في دعم النسيج التعاوني المغربي والرفع من مساهمة التعاونيات في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

لذا، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذت أو التي سيتم اتخاذها من أجل ضمان نجاح تطبيق هذا البرنامج واستمراريته؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

نريد أولا أن أشكر السادة المستشارين من فريق التعادلية على طرحهم هذا السؤال الهام المتعلق ببرنامج المرافقة. هاذ البرنامج الهدف منه كما جاء في تدخل السيد المستشار فهو مواكبة التعاونيات حديثة الإنشاء من أجل تمكينها من ضمان استمراريتها. هذا البرنامج مبني على ثلاثة ركائز:

الركيزة الأولى وهو وضع تشخيص استراتيجي لمعرفة ما هي مكامن القوة ومكامن الضعف للتعاونيات الجديدة الإحداث؛

الركيزة الثانية وهو وضع برنامج من أجل التكوين في مجالات أفقية

تتعلق أساسا بالتدبير وبالقانون وكذلك الأمور المتعلقة بالحكامة الجيدة؛

وأخيرا الركيزة الثالثة فهي تقديم دعم تقني لتلك التعاونيات في المجال ديال الإنتاج، ولكن كذلك في مجال ديال التسويق.

إذن، انطلاقا من ذلك انطلق هذا البرنامج وتم اختيار 500 تعاونية جديدة من بين 1000 التي أحدثت هذه السنة من أجل الاستفادة من هذه المواكبة. وينبغي في هذا الإطار التذكير بأن مكتب تنمية التعاون وقع على اتفاقية شراكة مع الوزارة ومع وزارة الاقتصاد والمالية تضمن لهم الإمكانيات المادية والموارد البشرية الكافية من أجل تحقيق هذا البرنامج.

وفي هذا الإطار، فتلك الاستشارات وتلك التكوينات التي ستقدم للتعاونيات الجديدة فهي تشكل غلاف مالي ديال 40 ألف درهم لكل تعاونية من خلال سنتين، وذلك سيمكن التعاونيات من التأهيل ومن كذلك تطوير إنتاجها ومن تسويق منتوجاتها والانخراط هكذا في إطار الإستراتيجية التي وضعناها من أجل تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي كما جاء في تدخل السيد المستشار، فهو يشكل ركيزة أساسية لخلق فرص الشغل ولتحسين شروط عيش المواطنين والمواطنات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الزميلات والزملاء،

اسمحوا لي في البداية باش نتقدم بجزيل التشكرات إلى السيد الوزير الذي أبان مرة أخرى، وهو أحد أعضاء الحكومة المنتهية ولايتها، والتي تعد اليوم حكومة تصريف طبقا للظهير الشريف الصادر أخيرا، أن هذا البرنامج يعد إبداع من إبداعات الحكومة المنتهية ولايتها، والتي ترك آثارا إيجابية وترك انطباعا جيدا لدى المتعاملين مع القطاع الحكومي المذكور، وخاصة أن هناك عدة مرافعات كانت داخل هذه القبة لتبخيس العمل الحكومي وخاصة ما جاء في التصريح الحكومي أو في نصف الولاية، ولكن الشعب المغربي بعد تلك المرافعات التي طال أمدها في هذه القبة من عدد من الفرقاء السياسيين قد أصدر الحكم وقال كلمته يوم 25 نونبر 2011، إذ صدر الحكم بتنزيل كل واحد في مكانه الطبيعي وأعطاه الرتبة التي يستحقها، وبطبيعة الحال كل كلامي من وراء ما جاءت به صناديق الاقتراع يوم 25 نونبر يعد من باب التشويش على المرحلة المقبلة وعلى ما نحن بصدده من بناء مغرب حداثي، راجع إلى ما أراده الشعب المغربي من تغيير وفك الارتباط مع تلك الخطابات الشعبوية التي كان من ورائها تظليل المواطن وتظليل الناخب الذي اهتدى إلى الحقيقة والأيام المقبلة ستكشف عن مدى صدقية كل واحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير... هو دار إحاطة ما دار تعقيب.

السؤال الثاني موضوعه مدى تنفيذ الحكومة لالتزاماتها المتعلقة بإنجاز الإستراتيجية الخاصة بدعم وتطوير المقاولات الصغيرة جدا، للمستشارين المحترمين السادة: عمر مكدر، عبد الحميد السعداوي، عمر أدخيل، سعيد أرزيقي، عياد الطيبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

لقد سبق للحكومة أن التزمت بالإنكباب على إنجاز إستراتيجية خاصة بدعم وتطوير المقاولات الصغيرة التي تشكل نسبة كبيرة من المقاولات المغربية وتعتبر مورد رزق عائلات كثيرة نظرا للعدد الهائل الذي تستقطبه من اليد العاملة، واعتبارا للظرفية الاقتصادية الصعبة التي تمر منها جل دول العالم والمغرب ليس في معزل عنها.

لهذا، السيد الوزير، نود مساءلتكم على بعد أيام قليلة من نهاية ولاية الحكومة ما مآل التزامكم المتعلق بإنجاز هذه الاتفاقية الخاصة بدعم وتطوير المقاولات الصغيرة؟ وما هي المعيقات والمشاكل التي تحول دون الاهتمام بهذه الفئة من المقاولات؟

السيد الرئيس، سأحتفظ بالوقت إلى التعقيب، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. ما كاينش في النظام الداخلي. الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدات والسادة المستشارين من الفريق الحركي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام المتعلق بالإستراتيجية الحكومة لدعم المقاولة الصغيرة جدا. وفي هذا الإطار أريد أولا أن أوضح أن كما جاء في تدخل السيد المستشار، فهذه الفئة فهي تعتبر فئة مهمة، خصوصا أننا كما نعلم هنالك بالنسبة للنسيج الاقتصادي الوطني هنالك 96% من المقاولات فهي من

المقاولات الصغيرة المتوسطة، ومن بينها 90% فهي مقاولات صغيرة جدا.

ومن جهة أخرى، كما نعلم فهنالك العديد من المقاولات أو الوحدات الإنتاجية تشتغل في القطاع غير المنظم وتحدث سنويا 40 ألف وحدة إنتاجية، وهذا ما يبرهن مدى أهمية وضع خطة لتطوير المقاولات الصغيرة جدا.

إذن في هذا الإطار أولا من بين التدابير التي اتخذت فهنالك تدبيرين أساسيين، التدبير الأول وهو تخفيض الضريبة على الشركات من 30% إلى 15% بالنسبة للمقاولات التي لا يتعدى رقم معاملتها 3 مليون ديال الدرهم بدون احتساب الضريبة على القيمة المضافة، والترتيب الثاني وهو تدبير مهم وهو أن كل مقاولة أو وحدة إنتاجية تشتغل في القطاع غير المنظم قررت أن تدخل في القطاع المنظم فأعفيت من الضرائب، وهنا عندنا أكثر من 3700 وحدة إنتاجية دخلت في خلال هذه المدة الزمنية من هذه السنة في القطاع المنظم.

أما بالنسبة للإستراتيجية، فوضعنا إستراتيجية واضحة المعالم، هاذ الإستراتيجية بالطبع بحكم أن قانون المالية تم تأجيله إلى الحكومة المقبلة فلم يتم إدراج بعض مقتضياتها في هاذ مشروع قانون المالية، وهي ترتكز على أربعة ركائز: الركيزة الأولى وهو تحديد هوية المقاولة الصغيرة جدا باش نعرفو العدد ديال الناس اللي هما تيشتغلوا في هاذ المقاولات ورقم المعاملات اللي تنتكلمو عليه؛

النقطة الثانية اللي هي أساسية وهو مواصلة تقليص الضغط الضريبي على المقاولة الصغيرة جدا.

الركيزة الثالثة، فهي تتعلق كذلك بتقليص التكاليف الاجتماعية من أجل أن تتوفر المقاولات الصغيرة جدا والمشتغلين فيها على تغطية صحية ولكن بتكاليف محدودة؛

النقطة الرابعة، وهي تتعلق بالجانب التمويلي، وفي هذا الإطار إحداث منتوجات بنكية وكذلك صندوق الضمان بخصوص مجال استغلال للمقاولات الصغيرة جدا لتمكينها من التمويل.

وأخيرا وضع برنامج لمواكبة تلك المقاولات الصغيرة جدا من أجل ضمان استمراريتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكركم السيد الوزير على المعلومات التي تفضلتم بها في جوابكم عن سؤالنا، إلا أنني أريد أن أؤكد على نقطتين هامتين في تعقيبي هذا؛ الأولى تتعلق بالمشاكل التي يواجهها المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تتمثل بالأساس في الصعوبات التي تعترضها عند التعامل مع الإدارة، وبخصوص معالجة ملفات الاستثمار أو لدى الأبناك التي لا يهمها إلى الربح من خلال ودائع الزبناء من أجل تمويل مشاريعهم، إذ أن الإدارة لا ترد على الملفات المقدمة إلى بعد مرور فترة طويلة، والكل يعرف بأن الجالية محاصرة بضيق الوقت، إضافة إلى مشكلة لغة الوثائق الإدارية التي لا تسلم إلا باللغتين العربية والفرنسية، علما أن جاليتنا توجد بجميع بقاع العالم.

السيد الرئيس،

للنهوض بهذه المقاولات ومساعدتها على إنجاز وتطوير المنتوجات وتشغيل اليد العاملة، فلابد من تشجيعها، أولا بإعفائها من الضرائب في الخمس السنوات الأولى، وبالمقابل تشجيع الدولة للأبناك حتى تتمكن هي أيضا من تبسيط شروط القروض، وذلك من خلال إجراءات متعددة، تضمن لكل طرف حقوقه.

أما المسألة الثانية، وهي صعوبة الحصول على الوعاء العقاري من أجل إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة، فلماذا لا يتم تفويت إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة؟ فلماذا لا يتم تفويت أو بيع الأراضي التابعة للدولة لأصحاب المقاولات الصغرى بثمن رمزي على غرار ما تفعله مع الشركات والمؤسسات العملاقة، مثال العمران والضحى؟ التي راكمت أموالا كبيرة بفضل الأثمنة الرمزية للوعاء العقاري التابع للدولة، وعلى سبيل المثال لا الحصر ففي إقليم خريبكة اقتنت مؤسسة العمران أكثر من 70 هكتارا بثمن 70 درهم للمتر الربع، وتبيعها الآن بحوالي 3000 درهم للمتر المربع، وهذه من إحدى الإشكاليات التي تقف أمام تنفيذ مشاريع الجالية المقيمة بالخارج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار على اهتمامه بالجالية المغربية القاطنة بالخارج.

في هذا الإطار أريد أولا أن أوضح أن هنالك بعض التدابير التي أحدثت من أجل تشجيع استثمارات الجالية في الخارج، من حيث أن الدولة التزمت بالمساهمة في الاستثمار بنسبة 10% من استثمارات المغاربة القاطنين في الخارج إذا تفضلوا بالاستثمار في بلادنا.

النقطة الثانية فهي تتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، في إطار الإستراتيجية التي وضعت كذلك من طرف الحكومة، فهنالك حصة ستعطى في إطار المحطة الصناعية الخاصة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة من أجل تمكينها من القيام باستثماراتها.

أما بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا في إطار الإستراتيجية التي تكلمت

عنها، فبالإمكان إحداث مقاولة، واليوم كما تعلمون بالقانون اللي صوتم عليه بالإجماع المتعلق بالشركات المحدودة المسؤولية تم أولا حذف الحد الأدنى ديال لرأس المال إلى صفر، إذن الواحد بصفر درهم يمكن له يخلق المقاولة ديالو، ومن جهة أخرى وهذا اللي أساسي وهو تفتح الإمكانية أن الواحد يخلق المقاولة ديالو والنشاط المدر للدخل في بيته، أي في منزله باش أننا نتجاوزو هاذ الصعوبات اللي تكلمتو عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه حول حصيلة البرنامج الحكومي في مجال النهوض بأوضاع الطبقة المتوسطة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عزيز اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أختي المستشارة،

الإخوة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

تعتبر الطبقة المتوسطة في كل المجتمعات بمثابة صمام الأمان والشريحة الاجتماعية والاقتصادية التي تعول عليها المجتمعات لتحريك العجلة الاقتصادية ونشر ثقافة الانفتاح والتطور، لكن لوحظ أن هذه الطبقة في بلادنا وللأسف ظلت تنزلق دائما نحو الأسفل ولم تعرها الحكومة، وبالرغم من الشعارات والمتكررة، أي اهتمام.

كما لا ننسى وبكل بساطة، ونحن متأكدون أن الفساد الذي لم تستطع حكومتكم القضاء عليه، اقتصاد الريع والمنافع الخاصة والامتيازات، لكننا وقد سبق أن تطرقنا لهذا الموضوع بصيغة أخرى، لكننا لم نقتنع برد الحكومة لأننا دائما نطالبكم بالحصيلة والأرقام والمعطيات والمنجزات من جهة.

ومن جهة أخرى، لقد تطرقنا عدة مرات لمحاسبة الفساد واستعمال الشطط حتى من طرف بعض رؤساء مجالس حزبكم الموقر ولم تجيبوا بأي حصيلة، وكيف مستقبلا في الحكومة الجديدة -إن شاء الله- التي نتمنى لها كل التوفيق لأجل أغراض المواطنين.

في هذا النطاق، نسائلكم، السيد الوزير: كيف ستتعاملون مستقبلا في الحكومة المقبلة؟ هل ستحاربون الفساد والزبونية والمحسوبية والأشباح في جل الإدارات أم ستبقى الحال على ما كانت عليه سابقا وتبقى إلا الخطابات السياسوية عوض الخطابات الإنتاجية والتشغيلية؟

السؤال: فمن هذا المنطلق، نسائلكم السيد الوزير، عن حصيلة البرامج الحكومية في مجال النهوض بأوضاع الطبقة المتوسطة بدون أن ننسى الطبقة الفقيرة والتي بعض الأحزاب - سامحها الله - سموها بالطبقة المسحوقة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالهم المتعلق بالنهوض بالطبقة المتوسطة لأن أظن هذا هو السؤال. فمن أجل الإجابة عن هذا السؤال وحصيلة العمل الذي قامت به الحكومة في هذا الإطار، أريد أن أعطيكم نظرة عن أولا الإستراتيجية التي اشتغلنا في إطارها من أجل النهوض بالطبقة الوسطى في بلادنا طبقا للتوجيهات الملكية.

وفي هذا الإطار، هذه الإستراتيجية فهي ترتكز على 3 ركائز:

الركيزة الأولى، وهي كما جاء في تدخل السيد المستشار، أنه من الضروري أن نقوي وأن نحافظ على الطبقات الوسطى لأنها هي الأساس ديال الاستقرار ديال البلاد، وديال كذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذن في هذا الإطار الركيزة الأولى هو الحفاظ على الطبقة الوسطى، وفي هذا الإطار ما قمنا به وهو:

أولا، العمل على مواصلة دعم المواد الأساسية من خلال صندوق المقاصة من أجل أن نضمن استقرار الأسعار والتحكم في مستوى التضخم في مستوى 1%، الشيء الذي مكن من عدم إهلاك القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

ثانيا، كذلك العمل على تقوية القدرة الشرائية من خلال الزيادة في الدخول بكيفية مباشرة من خلال الرفع من أجور الموظفين وكذلك الأجراء، وبكيفية غير مباشرة من خلال التخفيض من الضريبة على الدخل، التي انخفضت من 42% إلى 38% بالنسبة للسقف الأعلى.

أما فيما يتعلق بالركيزة الثانية فهي الهدف منها وهو استهداف الطبقات الوسطى، أي أن تكون هنالك سياسات عمومية تستهدف هذه الطبقات، فهذا ما تم القيام به في مجال السكنى، بحيث أن هنالك ثلث المساحة ديال 3872 هكتار التي تم تعبئتها من أجل السكن اللائق بالنسبة للمواطنين، الثلث وجه للطبقات الوسطى.

كذلك بالنسبة للسياحة الداخلية بحكم أن هنالك محطات للسياحة الداخلية انطلقت في هذا المجال، وهنالك كذلك في المجال ديال النقل خصوصا النقل الحضري مع مشاريع ديال الطراموای اللي تنعرفوه في الرباط

وفي الدار البيضاء.

والركيزة الثالثة فهي كذلك توسيع الطبقات الوسطى من خلال محاربة الفقر، وهنا تكميلا للعمل الذي تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فقامت الحكومة كذلك في هذا الإطار بوضع برامج لتطوير الأنشطة المذرة للدخل من خلال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولكن كذلك من خلال استهداف تلك الطبقات بفضل مثلا في مجال التعليم في إطار برنامج "تيسير".

وأخيرا، هنالك التشغيل الذي سيمكن أولا من ضمان الحركية ما بين الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، وكذلك تحسين الانتماء الاجتماعي لبعض الفئات المجتمعية، خصوصا الفئات الفقيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الوزير، لو تقدمت الحكومة بالحصيلة لما طرحنا هذا السؤال، خصوصا وأن رئيس فريق الأصالة والمعاصرة طالب بذلك مرارا ولم يجد الإجابة.

السيد الوزير، أريد منكم أن أعرف معايير توصيف وتحديد مفهوم الطبقة المتوسطة في بلادنا؟ هل هي التي تتقاضى ما بين 3 آلاف و7 آلاف درهم كما جاء في بعض الدراسات التي أشرفت عليها بعض المكاتب الدراسية؟

والواقع، السيد الوزير، أن 7 آلاف درهم لا تكفي حتى نصف ثمن قيمة الكراء، زد على ذلك فاتورة الماء والكهرباء، دون الكلام عن تكاليف التمدرس وغيرها من الضروريات كالماء وغيرها.

السيد الوزير، لا أريد أن أتكلم ولكن لا بد أن أقول شيئا عن العالم القروي، فأين وصلت البنيات التحتية وسكان هذا العالم يعيشون تحت ضغط قروض الأبناك وقروض القرض الفلاحي؟

السيد الوزير، كيف نفسر: عدم وفاء الحكومة بالتعهدات المدرجة في التصريح الحكومي في جانبه المرتبط بالقانون التنظيمي للمالية؟ عدم مواكبة الأبناك لحاجيات الطبقات المتوسطة وخاصة بالنسبة للمقاولين الشباب والتجار الصغار، غياب التسهيلات والتحفيزات؟ عدم وفاء الحكومة بالنهوض -كيف قلت سابقا- بالعالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن، نشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول اعتماد التكوين المستمر بجميع المقاولات والمؤسسات. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

كما تعلمون، السيد الوزير، لا يمكن للحياة المهنية أن تستمر بشكل طبيعي وعادي دون اعتماد التكوين المستمر، وهو ما أكدت عليه المادة 23 من مدونة الشغل، حيث أكدت على حق الأجراء في برامج لمحو الأمية وكذلك من التكوين المستمر، وهو ما أكدت عليه أيضا مدونة الشغل عند إبرام الاتفاقيات الجماعية ويمكن اعتماد كذلك التكوين المستمر عند وضع النظام الداخلي، ومن هنا كنتجي أهمية التكوين المستمر على اعتبار أن كما أشرنا أن مدونة الشغل أكدت على هذا الحق في عدة موادها.

وبالرجوع إلى الحياة المهنية، نجد السيد الوزير أن هناك العديد من المقاولات التي لا تعتمد التكوين المستمر. طبعا من حسن الحظ أن ما تتوفر عليه الطبقة العاملة المغربية من مؤهلات خلال المراحل الماضية ساعد إلى حد ما باش ما يبانش واحد الثغرة وواحد التعثر كبير فيما يتعلق بهذا المجال، غير أنه التكوين المستمر نظرا للأهمية ديالو وكيف لا حظنا كذلك أن العديد من المقاولات تعتمد التكوين المستمر، الشيء الذي أدى إلى أنها استطاعت أن تحرز على عدة جوائز ديال الجودة، كما تعلمون ذلك وكما تتابعون، غير أنه الآن أمام التطورات المتسارعة في عالم اليوم على مستوى المكننة والتكنولوجيا وعلى مستوى كذلك تطوير الحياة المهنية في كل المجالات، فلابد من اعتماد التكوين المستمر ولابد من إعطاء الأهمية اللازمة.

لكل ذلك نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات وما هي التدابير التي قمتم بها حتى يعطى لهذا المجال ما يستحقه من أهمية حتى نكون على اطلاع بما تم القيام به من طرفكم؟ وهي مسؤولية لا تقع عليكم فقط، بل تقع أيضا على أرباب المقاولات اللي من طبيعة الحال عليهم أنهم يعطيو لهاذ الموضوع ما يستحقه من أهمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الفيدرالي على طرحه لهذا السؤال الذي نعتبره، خصوصا مسألة التكوين والتكوين المستمر للأجراء، هو أحد مكونات مفهوم العمل اللائق الذي أقرته منظمة العمل الدولية

وانخرطت فيه بلادنا من خلال اعتماد هذا المفهوم لتطوير كل ما يتعلق بالجوانب المتعلقة بعمل الأجراء.

مسألة التكوين المستمر تتخذ عدة أبعاد، هناك كما أشرتم مدونة الشغل التي أشارت إلى الحق في التكوين المستمر وهناك إشكاليات تواجهنا. بطبيعة الحال في المخطط الاستعجالي ديال التكوين المهني جميع المؤسسات اليوم التي تم إحداثها، تعلق الأمر بجانب الصناعة أو تعلق الأمر بجانب الفلاحة أو الصناعة التقليدية أو السياحة، ستتولى مسألة التكوين الأساسي، لكن إلى جانب ذلك هناك التكوين المستمر، هناك جانب آخر هو ما نسميه مراكز التدرج داخل المقاولات اللي بلغت خلال هاذ الولاية ما يناهز 75 مركز التدرج المهني داخل المقاولات.

فين عندنا الإشكالية؟ الإشكالية عندنا في نظام العقود الخاصة للتكوين. هاذ النظام العقود الخاصة للتكوين التي يتم تدبيرها من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وفق القانون الجاري به العمل حاليا، عرف عدة إشكاليات سنة 2004، والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين آنذاك راجعوا ما يسمى دفتر المساطر، وفي هاذ دفتر المساطر رغم أنه اليوم هاذ النظام كاين تقريبا أكثر من 300 مليون درهم اللي كتأديها المقاولات كرسوم باش تستافد من التكوين المستمر لفائدة أجرائها، تجد صعوبة في الإدلاء بكل الوثائق وصعوبات في استخلاص ما تقوم به من تكوينات لفائدة أجرائها، مما أدى إلى واحد الانخفاض كبير ومطالبة كل من الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك الشركاء الاجتماعيين في المجلس الإداري ديال مكتب التكوين المهني إلى مراجعة نظام العقود الخاصة للتكوين، وكان ورش يمكن لي أن نؤكد لكم أنه كان صعب جدا الوصول إلى توافقات فيه، وفي آخر المطاف وقع التوافق على أساس أنه نتقدم بمشروع مرسوم يراجع الإطار القانوني ديال نظام العقود الخاصة للتكوين، لكن الإشكال اللي وقع لنا من بعد التوقيع على المرسوم من طرف وزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الاقتصاد والمالية، كان هناك رأي ديال الأمانة العامة للحكومة اللي كتقول بأنه ما يمكنش نغيرو قانون بمرسوم، وبالتالي يجب وضع قانون إصلاح القانون في حد ذاته، فتقدمنا بمشروع قانون جديد اللي كيهدف إلى إنشاء واحد المؤسسة ثلاثية الأطراف، ممثلي المركزيات النقابية، ممثلي المشغلين والحكومة ممثلة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، التكوين المهني ووزارة التجارة والصناعة.

مشروع القانون سلم للشركاء الاجتماعيين وتم إرساله للأمانة العامة للحكومة لإبداء الرأي من أجل إصلاح نظام العقود ككل ديال نظام التكوين.

يجب الإشارة أنه المرحلة ديال الأزمة الاقتصادية اللي عرفتها بلادنا أنه وضعنا واحد التدبير واللي استافدوا منه حوالي 15 ألف أجير وأجيرة، تحملت كله النفقات ديالو الدولة بغلاف مالي تقريبا يناهز 107 مليون درهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب عن الجواب.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد سبق لنا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أثناء مناقشة مشروع القانون رقم 38.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، أن تقدمنا باقتراح، وهذا الاقتراح أيضا يمكن أن نقدمه كتعديل فيما يخص مشروع قانون المالية ديال 2012 وهو الخاص باتخاذ إجراءات ضريبية وتحفيزية للمقاولات والشركات التي تنخرط في محاربة ظاهرة الأمية لمستخدميها، حيث لاحظنا أن نسبة انخراط المقاولات في برامج محاربة الأمية لا تتجاوز 0,5% وهناك نسبة الأمية وسط الساكنة النشيطة تبلغ 36,6% وهو ما يؤثر بدون شك على تنافسية الاقتصاد الوطني ويحد من تطوره وتقدمه في العديد من القطاعات المنتجة، فهل يمكن مثلا أن ينجح المخطط الأخضر و59,8% من العمال الفلاحين أميين؟ هل يمكن أن نتصور تقدم مخطط (Halieutis) وقطاع الصيد البحري يعاني من 33,1% من العاملين بالقطاع أميين؟ هل نتوقع اليوم أن تتطور الإدارة والانتقال إلى الإدارة الالكترونية و22,7% من مواردها البشرية أميين؟

فعالم اليوم لا يرحم، حيث أن التقدم الاقتصادي أصبح متزامن مع التطورات التكنولوجية والمعرفية، ولهذا علينا جميعا أن نتدارك هذا التأخر لكي يكون هناك تقدم على المستوى الاقتصادي والإنتاجي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه حرمان نسبة وازنة من منخرطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من التقاعد. الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

وضعنا هذا السؤال في ماي 2011 في موضوع تقاعد المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي، لأنه أكدت الإحصائيات أن ما يقارب 70% من المنخرطين يغادرون العمل دون الاستفادة من نظام التقاعد، وذلك بسبب عدم استكمالهم لعدد أيام العمل الواجب توفرها في هذا الشأن

والبالغ عددها 3240 يوم. فبرسم سنة 2010 كان مجموع المنخرطين 84477، ولم يستفد من هاذ نظام التقاعد سوى 25262 منخرطا.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، أمام هذه الوضعية، أولا ما هي الإجراءات التي قمتم بها من داخل صندوق الضمان الاجتماعي، علما أن إشكالية الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي هي مسؤولية كذلك ديال المقاولات، ونحن نعلم أن هنالك مشروع قانون هو في إطار التحضير من أجل إجبارية هاته المقاولات لكي ينخرط أجراؤها في صندوق الضمان الاجتماعي، إذن، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي قمتم بها في هذا الإطار؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة على طرحها لهذا السؤال اللي يمكن لي نؤكد لكم، وكان أول عرض قدمناه أمام مجلسكم الموقر في اللجنة المختصة على تقديم مخطط عمل وزارة التشغيل والتكوين المهني 2008-2012، كان مطروح فيه رفع هذا الحيف في الواقع، نسميوه حيف باش نسميو المسميات بمسمياتها.

ماذا كان يقع؟ في أنظمة التقاعد الأخرى يمكن أن تستفيد من القانون ديال الضمان الاجتماعي اللي جاري به العمل ديال 1972، دار واحد المادة قانونية يقول فيها اللي ما عندوش 3240 يوما ما يمكنش يستافد من التقاعد، ولو أن الأجير أو الأجيرة تكون عندها 3200 مثلا يوم، ليس من حقها أن تستفيد. إذن، الإجراء تشريعي.

فاعتبرنا أن هذا من الأشياء المجحفة، لأن واحد السيد كيمكن رب العمل ديالو ما صرحش به في الوقت القانوني، ما أداش عليه الواجبات، إلى غير ذلك، التوقف، إلى غير ذلك، فيحرم شريحة ندفع بها من جديد نحو الفقر في حالة الوصول إلى 60 سنة ما كيبقى لها لا دخل ولا شيء، ولا تغطية اجتماعية ولا صحية.

وفي هذا الصدد، كنا طلبنا من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يدير دراسة حول هاذ الجانب، وهاذ الدراسة تم إنضاجها في سنة 2010، وفي سنة 2011 تم فتح حوار مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين خلال الحوار الاجتماعي ديال أبريل. وجاء في الاتفاق الاجتماعي ديال أبريل أنه مراجعة سقف 3240 يوم من أجل تمكين الناس اللي ساهموا تقريبا واحد 5 سنوات أو 8 سنوات أو 9 سنوات من الاستفادة من حقهم في التقاعد أو يتعطى لهم (un pécule)، أو يتعطى لهم شي حاجة، لأن ما كانش كيتعطى لهم حتى حاجة.

في هاذ الصدد، آخر الاجتماعات اللي ترأسناها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أفضت إلى اتفاق، تم توقيعه من طرف ممثلي المأجورين وكذلك الإتحاد العام لمقاولات المغرب ديال لجنة التسيير والدراسات اللي كيفتح المجال أن هاذ الفئة تبدا تستافد من هاذ الحق، وسيتم تقديم مشروع قانون بتعديل القانون ديال 72، وكذلك ومن الإيجابيات اللي فيه أنه الاقتراح اللي قدمت لجنة الدراسات أنه يمكن نرجعو 10 سنوات لحل الإشكاليات اللي تراكمت خلال 10 سنوات، أي أن الناس اللي ما استافدوش 10 سنوات سيكون بإمكانهم فتح المجال أنهم يستافدوا طبقا لواحد الشروط التي سيتم وضعها في مشروع القانون اللي إن شاء الله يمكن يتعرض عليكم في الحكومة المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الوزير على هذه الأجوبة والمجهودات المبذولة، ولكن هاذ المشروع اشحال هاذي واحنا كنسمعو، كاين الكلام عليه نظرا لأنه الانخراط في صندوق الضمان الاجتماعي راه حتى هو مرتبط بكل التغطية الاجتماعية للأجراء، وبالتالي نتمناو هاذ المشروع باش الحكومة المقبلة تضعه من الأولويات ديالها في إطار كل ما يتعلق بالحماية الاجتماعية للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

من المؤكد، السيدة المستشارة المحترمة، ما قلتوه صحيح، مرتبط كذلك في إطار المفهوم اللي كنتكلمو عليه ديال مفهوم العمل اللائق، ديال الإجبارية ديال التصريح بالأجراء. احنا حتى في الحوار الاجتماعي مع الأجراء، كنا كنتمناو نتقدمو بمشروع لتجريم أي مقاولة لا تصرح بأجيرها، بحال اللي كاين في العديد من الدول في العالم، خصوصا مع الدستور الجديد اللي كيقر واحد المجموعة من الحقوق.

يجب الإشارة هنا أن عدد الأجراء المصرح بهم في الضمان الاجتماعي اللي كان في حدود مليون و600 ألف سنة 2006، غادي ينتقل في نهاية سنة 2011 إلى أكثر من 2 مليون و660 ألف أجير وأجيرة.

من المؤكد غادي تبقى خصنا واحد 25% ديال الأجراء اللي عندهم الحق بالتصريح، ولكن كاين اللي ما كيصرحش بهم، وهنا يجب الانتقال -كما قلت- إلى تجريم هاذ العمل، ما تبقاش فقط هاذيك العقوبات اللي كيقوم بها الصندوق، اللي حسب ما كيعطيه القانون، ولكن توصل إلى حد التجريم لأنه كيمس بالحقوق ديال التغطية الصحية وكيمس كذلك بالحقوق الاجتماعية اللي أصبحت اليوم حقوق في الدستور الجديد تم التأكيد عليها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير موضوعه تعميم التغطية الصحية بالنسبة للطلبة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإلاه الحلوطي، محمد الرماش. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا اليوم يتعلق بواحد الفئة من المجتمع المغربي وهي من فئة الطلبة، في السنة الماضية، السيد الوزير، تم الحديث في مجموعة ديال الصحف على التغطية الصحية لفائدة الطلبة، حيث أكدت وزارة التشغيل والتكوين المهني أنها ستعهد لشركة تأمين خاصة وتشتغل اللجنة الوزارية المكلفة بالملف داخل الوزارة المعنية على إعداد دفتر تحملات في أفق القيام بطلب عروض، وبالطبع من بعد تشكلت لجنة وزارية تضم العديد من الوزارات بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وشرعت في مباشرة أشغالها منذ سنة 2008 وقامت بمجموعة من الدراسات، وقامت بهذه الدراسات في الجوانب المتعلقة بهذه التغطية، وخاصة ما يتعلق بتحديد المستفيدين وسلة العلاجات وتكاليفها ومقدار الاشتراكات.

اليوم، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن هذا الملف، ما هي الخطوات التي قطعها وما هي الإجراءات التي تمت وهل بالإمكان طمأنة الطلبة لأن هذا الحق في الاستفادة من التغطية الصحية سيكون من نصيبهم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال اللي أعتقد من الأوراش المهمة التي اشتغلنا عليها إلى جانب المسألة ديال أجراء النقل وكذلك الصيد الساحلي، إلى غير ذلك، اللي تم اليوم -الحمد لله- أنهم غادي يصبح من حقهم يستافدوا من التغطية الصحية والتغطية الاجتماعية ديال الضمان الاجتماعي.

بالنسبة للطلبة، فئة الطلبة هي فئة اللي كتبلغ... وملي كنهضرو على الطلبة كنهضرو على الباكالوريا فين ما كان، يا في مؤسسة التكوين المهني، يا في مؤسسة التعليم الخصوصية الجامعية، يا في مؤسسة التعليم الجامعي، فتحنا هذا الورش واللي كان ورش صعيب باش نقرو به لأنه أسس نظام التغطية الصحية في الفلسفة ديالها أنك ما خصكش تكثر الأنظمة لأنها تقوم على أسس ديال التضامن. كان بودنا أنه يكون هاذ النظام إما ياخذو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو ياخذو الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، فدخلنا في الدراسات الاكتوارية، الدراسة أولا تحديد الفئة المستفيدة وتحديد سلة العلاجات الممكن تقديمها لهذه الفئة، اللي هي فئة الطلبة، اللي يمكن نقول اليوم تناهز واحد 500 ألف تقريبا. بجانب تحديد هذه الفئات كاين جانب آخر وهي طرق التدبير لأنه أي نظام للتغطية الصحية فيه ما يسمى الإجبارية، أي إجبارية أداء الاشتراك اللي مقابل أنك تستفيد من خدمات.

وفي هذا الصدد، لما قامت هذه اللجنة بالدراسات تم الاستشارة ديال وكالة التأمين الصحي (ANAM)، بطبيعة الحال رأيها هو أنه خص تدبير من طرف أحد المؤسسات العمومية، لكن -كما كتعرفوا- المؤسسات العمومية عندها واحد السقف ديال الإمكانيات اللي خصها تغطي بعدا وتنجح، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عندو تحدي هو توسيع سلة العلاجات اللي قمنا به سنة 2010، هذا هو الجانب الأول، توسيع التغطية اللي غادي تشمل... اليوم غادي تدخل الفئة ديال الأجراء أو العاملين في وسائل النقل من طاكسيات وغيرهم، وكذلك الصيد الساحلي. أما بالنسبة لـ (CNOPS) الخبرة ديالها فقط بقت مع الموظفين لأن كتقطع لهم من (la source).

فئة الطلبة، هذه الشرائح المختلفة فيها اللي عندو منحة، فيها اللي ما عندوش منحة، فيها اللي كيقرا على حسابو الخاص، وصروري كتأدي... فكان العرض (Les consultations) أو الاستشارات اللي تموا مع بعض الشركات الخاصة ديال التأمين أنه كان عرض من الناحية المالية أو (l'offre financier) باش تدير التغطية الصحية كان هو الأقل، فكانت مشاورات في اللجنة اللي ذكرتو الوزارية واللي استرسلت طيلة واحد المدة من الزمن وتم التقدم بمشروع قانون لأنه كان خص مشروع قانون لأن ملي كتبغي في أي عملية ديال الإجبارية خصك تدوز بمشروع قانون، فتقدمنا بمشروع قانون لدى الأمانة العامة للحكومة، تقريبا هاذي واحد 8 أشهر اللي اليوم فيه مناقشات أو آراء ديال الوزارات المعنية اللي أعطت ملاحظاتها حول مشروع القانون، يمكن نقول بأنه أصبح جاهزا وأتمنى الحكومة المقبلة أنها تباشرو وتكون من الإجراءات الجديدة اللي غادي تفعل ويناقشها مجلسكم بمزيد من تدعيم هاذ الخيار ديال تأمين التغطية الصحية الإجبارية على المرض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد رماش:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم، تتبعنا جوابكم من خلال ما تفضلتم به بذكر التحديات التي ولاشك أننا نعرفها جميعا، ولكن يبقى التحدي قائما خاصة في هاته الفئة التي هي أمل هاته الأمة ومستقبلها، وهي سواعدها والتي ستبني مجدها وحضارتها. أكيد، السيد الوزير، أن هذا القانون مضى عليه ما يقارب 11 سنة، تقريبا منذ أن خرجت التغطية الصحية في قانون 65.00 وكان كيشمل بالطبع إضافة إلى الموظفين العموميين، إضافة إلى الطلبة، إضافة إلى أعضاء جيش التحرير واحد الفئة عريضة، بالطبع كاين إشكاليات هي في طور الحل، ولكن يبقى هذا التحدي لهاته الفئة، وربما الآن ذكر على أساس أن مشروع القانون المقدم إلى الأمانة العامة وسيرى النور، كان بودنا أن يتلمس النور خلال هذه الفترة السابقة، علما، السيد الوزير، أن هاته الفئة هي التي يجب أن تحظى بالأولوية القصوى، لاعتبارات عدة، لا نتحدث فقط عن هذا الجانب المرتبط بالتغطية الصحية، ولكن قد نتحدث عن إشكالات كثيرة جدا مرتبطة بهاته الفئة، وخاصة في جهات تعرف الهشاشة وتعرف الفقر وفي جامعات يتجاوز عددها 50.000 كجامعة ابن زهر، إضافة إلى الرقم الذي تفضلتم به الذي يقارب 500.000 وهو رقم وازن.

ولذلك، السيد الوزير، ففي الوقت الذي نفتح آفاق على تأمين التغطية لفئات، منها كذلك الفلاحين، أنا اعتقد بأن هاته الفئة تأتي بالأولوية في نطاق المعالجة الاجتماعية من خلال التغطية الاجتماعية. ولذلك، نتمنى أن يرى هذا القانون النور في القريب العاجل، تكملة لما سبق وتهييئا لظروف اجتماعية، تتماشى مع المناخ السائد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا.

غير باش نوضح للسيد المستشار المحترم أنه لم يفتح هذا الملف حتى سنة 2008، في السابق لم يكن مفتوحا، لأنه في السابق لما دخل نظام التغطية الصحية فقط كان بالنسبة للتأمين ديال الموظفين العموميين إجبارية، ثم الإجبارية بالنسبة للقطاع الخاص في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبقت عندنا واحد مجموعة ديال الفئات اللي القانون ديال التغطية الصحية الإجبارية على المرض كيقول خص توضع لهم أنظمة خاصة.

من الأنظمة الخاصة التي تمت أو تأمينها خلال هاذ الولاية ديالنا، هناك، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، المقدمين والشيوخ، أئمة المساجد، الفنانين والمحامين في إطار التعاضديات، وغيرها من الفئات. بقيت لنا وكذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وهاذو كان قرار ديال الدولة لتأمينهم لدى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والدولة هي التي تؤدي سنويا المبالغ ديال التأمين ديالهم حوالي تقريبا شي 2500 حتى 3000 من الضحايا ديال انتهاكات حقوق الإنسان.

بقي بالنسبة للجانب ديال الطلبة، فتح، وبقي جانب مهنيي النقل وبقي (RAMED) لأنه ما غاديش يمكن ينجح لنا (RAMED) إلى ما حيدناش الفئات اللي عندها، وابقاو في الصناعة التقليدية واحد الفئة واسعة، السيد المستشار راه كيذكرني بها براسو، وكان عندنا ذاك نظام "عناية" اللي ما اعطاش النتائج اللي كانت مرجوة منه.

فئة الطلبة ابديناه بالضبط سنة 2009 ولقينا فيه صعوبات، ولاشك أن التطبيق القانوني ديالو سيلقى صعوبات فيما يخص إجبارية الاقتطاع، لأن ما كاينش شي نظام يمكن له لأن قايم النظام ديالنا على أساس التضامن، هذا هو المشرع، ما كاينش شي نظام غادي يقوم إلى ما كانتش هناك الإجبارية ديال الأداء، فبالتالي كانوا عندك 2 خيارات، ويجب الإشارة أنه في المستقبل المنظور على المستوى المتوسط أو البعيد راه مفروض للتوازنات الأساسية ديال هاذ الأنظمة يصبح عندنا نظام واحد، ما تبقاش الضمان الاجتماعي كتأمن لوحدها والآخر يؤمن بوحدو، واحنا اليوم في وضعية ديال... وهذا رأي ديال الوكالة الوطنية ديال التأمين الصحي اللي كتقول لك ما يمكنش نكثر في الأنظمة، إذا كثرنا الأنظمة على المستوى المتوسط راه غادي يوقعوا اختلالات تمويلية ديال هاذ الأنظمة، لأن شي كيخلص على شي، زعما مسألة التضامن باش قائمة، ما كاينش مصادر أخرى لتمويل التغطية الصحية.

هنا كان عندنا خيارات، باش نكون صريح، الدراسة اللي تنجزت التأمين مثلا من طرف (la CNOPS) الثمن اللي غادي يطلب أغلى من التأمين اللي غادي يمكن يطلبوا آنذاك لأن ما قدمناش طلب العروض، ما درناهش لأن خص يدوز القانون عاد يمكن لك تدير طلب العروض، القطاع الخاص أو التأمين الخاص كيعطي ثمن ديال الاشتراك نسبيا مقبول وحتى إلى طرحتيه على الطلبة يمكن يكون مقبول بسلة علاجات نفس سلة العلاجات الأخرى.

كنتمنى للحكومة المقبلة أنها تستمر في هذا الورش، أنا متفق معك في أهميته بالنسبة للمزيد من تأمين الفئات وخصوصا فئة الطلبة اللي كما قلت اليوم 500 غدا غتولي 600 ألف وغتستمر.

وكنشكر في نهاية هذه الولاية مجلسكم الموقر على حسن التعاون وكذلك الرئاسة، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الشكر للجميع.

ورفعت الجلسة.